

الدور المتوقع للإعلام في تعزيز أثر تقارير الرقابة على حياة المواطن

تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية نموذجاً

أحمد عساف

المُشرف العام على الإعلام الفلسطيني الرسمي

ورقة مُقدمة الى المؤتمر الثالث لديوان الرقابة المالية والإدارية

نيسان/ ابريل 2017

ملخص تنفيذي

في أية عملية سياسية، اقتصادية و تنموية، يبقى الانسان هو الأداة وهو الهدف. في سبيل أن تكون أي عملية عادلة وذات نفع و تقود الى الازدهار وتقدم الوطن، فلا بُد من وجود الحُكم الصالح. هذا الحُكم لا يُمكن الوصول إليه إلا بجهد جماعي يكون فيه الانسان (المواطن) هو الأساس فيه وهو مصدر الحُكم.

ومن هنا فإن مغزى الديمقراطية والحياة الديمقراطية، هو اشراك المواطن في القرار مباشرة أو عبر تمثيله في البرلمان، عبر مؤسسات رقابية هدفها تحقيق أكبر قدر من الشفافية وتوجيه المال العام الى عملية تنموية تقود إلى ازدهار المجتمع. وفي اطار ذلك يأتي دور التقارير الرقابية واثرها على المواطن بالتعاون مع الإعلام، الذي هو السلطة الرابعة وضمير المجتمع، إضافة الى قدرة الوصول الى أوسع قطاعات الشعب.

الدراسة ولكي تكون عملية، اتخذت من ديوان الرقابة المالية والإدارية و تقريره السنوي نموذجاً. ومدى تعاون وتفاعل وسائل الإعلام مع هذا التقرير نموذجاً، وبالتالي دراسة مدى تأثير ذلك على المجتمع، وعلى المواطن باعتباره هو الهدف للنظام الديمقراطي.

وما يمكن استنتاجه، ضرورة توفر تقرير رقابي مهني وموضوعي، لا يكتفي بملاحظة الانتهاكات والمخالفات للقانون بما يتعلق بتصرف الحكومة بالمال العام وبعض مظاهر الفساد، وانما أيضاً توجيه مؤسسات الحكومة لاستغلال هذا المال في اطار القانون وباقتصاد، وبهدف التنمية الشاملة المستدامة. ومن أجل أن يجعل التقرير، بما فيه من معلومات، فإنه لابد من وجود اعلام حر مستقل ومهني و موضوعي مُلم بالتقارير الرقابية وبتابع ما فيها من قضايا، بهدف اخراج المواطن من سلبيته واشراكه في عملية الرقابة والقرار.

وتستنتج الدراسة، ضرورة تعزيز التعاون بين ديوان الرقابة المالية والإدارية والمؤسسات الرقابية الأخرى وضمان استمرارية المتابعة لما ورد في هذه التقارير من مظاهر الفساد وانتهاك القانون، واستغلال الوظيفة العامة والقانون للخدمة الشخصية، و اوصت الدراسة بضرورة ان يبادر ديوان الرقابة الى تنظيم دورات تدريبية للصحفيين والمؤسسات الإعلامية بهدف تطوير الصحافة الاستقصائية الضرورية لأي عملية رقابية، إضافة الى تنظيم الندوات وورشات العمل، بالمشاركة مع وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، بحضور مواطنين لنشر القوانين والآليات المنظمة للعملية الرقابية.

كما تبين الدراسة أهمية التقارير الرقابية و تأثيرها الإيجابي على المواطن و دفعه للمساهمة في الحياة العامة، الأمر الذي يقود الى نظام سياسي و لمجتمع يتمتع بالشفافية، ويوجه ماله العام الى التنمية وازدهار المجتمع، كل ذلك بالتعاون مع وسائل الإعلام التي تقع عليها مسؤولية وطنية مباشرة في الانخراط في عمله وآليات الرقابة الشعبية.

الدراسة:

هناك علاقة جدلية ومصالحة مشتركة بين الهيئات والجهات الرقابية وما يصدر عنها من تقارير في الدولة ووسائل الاعلام. كلا الطرفين له نفس الهدف، وهو خدمة المواطن والوطن وازدهاره، من خلال ضمان بناء مؤسسة حكم صالحة على اساس الشفافية والديموقراطية، وأيضاً كلا الطرفين والواحد بحاجة للآخر و يكملان بعضهما البعض سواء في متابعة و ملاحقة الانتهاكات والانحرافات عن القانون فيما يتعلق في الاداء الاداري والتصرف بالمال العام لمحاربة مظاهر الفساد على مُختلف أشكالها في مؤسسات الدولة، او في نشر المعلومات المتعلقة بذلك واطلاع المواطن عليها في إطار الرقابة الشعبية، و اشراكه في القرار.

ديوان الرقابة الادارية والمالية في فلسطين وعلاقته بوسائل الاعلام كنموذج لا يشذ عن القاعدة المشار اليها، الديوان يمتلك المعلومة، لكونه الجهة الرسمية المهنية المُكلفة رسمياً بمراقبة اداء الحكومة مالياً وإدارياً، ووسائل الاعلام هي بحاجة لهذه المعلومة، ذات المصادقية، بالتحديد بحاجة لتقرير الديوان السنوي لتقوم بنشرها و متابعة ما فيه. بالمقابل فإن الديوان، ديوان الرقابة الادارية والمالية، هو بحاجة ماسة لوسائل الاعلام فهو بدون الاعلام كأنه يعمل في الظلام، و حاجته لهذه الوسائل هي على أكثر من مستوى، الأول نشر المعلومة و نشر التقرير على نطاق واسع، والثاني نشر ثقافة الرقابة ومحاربة الفساد، و ثقافة احترام سيادة القانون، والأهم هي الوصول إلى المواطن باعتباره هدف التنمية.

و بقدر ما هي العلاقة بين ديوان الرقابة ووسائل الإعلام هي هامة للطرفين، فإنها ضرورة وطنية، لبناء دولة فلسطينية عصرية حديثة وديموقراطية، دولة تحترم سيادة لقانون و يكون فيها المواطن شريك فعال في القرار، شريك فعال في آليات الرقابة، بهدف ضمان الشفافية، و ضمان توظيف المال العام بطريقة عادلة في عملية تنمية شاملة انسانية وسياسية واقتصادية واجتماعية. هذا الهدف، هو ما يُجمع على تحقيقه ديوان الرقابة الإدارية والمالية ووسائل الاعلام و كل مواطن فلسطيني.

وقبل تناول دور كل من الديوان ووسائل الاعلام في تحقيق الشفافية، وتناول علاقة التكامل بينهما بهذا الشأن، فإن الحاجة تقتضي الاشارة الى الظروف الموضوعية التي يعمل بها الطرفان، وتأثيرها تأثيراً مُباشراً على ادائهما ومدى قدرتهما على تحقيق الأهداف المرجوة في إطارها. إن كلا الطرفين يعملان في استثنائية ومعقدة، فالشعب الفلسطيني لا يزال يعيش حالة فريدة من نوعها في التاريخ البشري، حالة يجمع خلالها بين الثورة والمقاومة و السعي الى الاستقلال، هذه من جهة ومن جهة أخرى في كونه، الشعب الفلسطيني، يقوم في بناء مؤسسات

الدولة على أسس عصرية مسؤولة عن أرضه، الأمر الذي يجعله يعمل على جهتين وفي نفس الوقت، جهة التحرير الوطني و جهة البناء، بناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

بالإضافة الى ذلك فإن ديوان الرقابة والاعلام، يعملان في هذه المرحلة في ظل وجود الانقسام، الذي بدأ بانقلاب حركة حماس على الشرعية الوطنية، في قطاع غزة عام 2007، الأمر الذي عطل الحياة الديمقراطية والبرلمانية، وأثر سلبياً على النظام السياسي الفلسطيني وأدائه وبالأساس الرقابة على الأداء الحكومي، وبالتالي أثر سلبياً على فرص المواطن في الاسهام في عملية الرقابة هذه عبر الآليات والمؤسسات المختلفة وفي مقدمتها المجلس التشريعي صاحب الولاية الرقابية وايضاً ديوان الرقابة المالية والإدارية وغيرها من المؤسسات الرقابية ووسائل الاعلام التي تقوم بدور الرقابة الشعبية.

* دور ديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني، نموذجاً.

تأسس ديوان الرقابة المالية والإدارية عام 2005، بموجب قانون خاص صدر عام 2004، استناداً للمادة 9 من القانون الأساسي، ويعتبر الديوان امتداداً لهيئة الرقابة العامة التي شكلت مبكراً مع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، بموجب القرار الرئاسي رقم (22). (1)

الديوان إذاً هو الجهاز الأعلى للرقابة في فلسطين، وهو مؤسسة دستورية يُنظم عملها قانون خاص و تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، ولها موازنة خاصة من الموازنة العامة تكفل استقلاليتها. ويعمل الديوان من أجل ضمان سلامة الأداء في مؤسسات الدولة الفلسطينية وتأمين الاستقرار المالي والإداري فيها، ويعمل أيضاً من أجل كشف أجه الانحراف المالي والإداري، بما فيها حالات انتهاك القانون، واستغلال الوظيفة العامة لمصالح شخصية. ومن أهدافه الأخرى والأساسية هي التأكد من الأداء العام بما يتفق مع أحكام القانون واللوائح والقرارات والتعليمات النافذة وفي جدواها، وان يمارس ذلك باقتصاد وكفاءة وفاعلية. (2)

في كافة التجارب الديمقراطية فإن البرلمان، الذي يمثل الشعب، هو الأصل في ممارسة الرقابة على الأداء وعلى المال العام للحكومات، فالسلطة التشريعية هي من يُعطي للسلطة التنفيذية الحق بجباية المال العام واتفاهه ضمن القانون والحدود التي رُسمت لها.

إلا أن عملية الرقابة في جانبها المهني والاحترافي تتطلب اختصاصاً وتفرغاً، وهما امران لا يتوفران بالبرلمان كسلطة تشريعية ورقابية، لذلك جاءت الحاجة لوجود مؤسسة متخصصة، هي ديوان الرقابة المالية والإدارية، ليكون مسؤولاً عن مراقبة السلطة التنفيذية و مدى التزامها بالقانون، والتدقيق في كيفية أدائها الإداري و قراراتها ومدى تأثير ذلك في انفاق المال العام. (3)

ديوان الرقابة أحد أهم أعمدة النزاهة، لذلك ضرورة أن يتمتع باستقلالية، وأن يعرض تقاريره على السلطة التشريعية، فهو الضامن لمدى امتثال السلطة التنفيذية لإرادة السلطة التشريعية ويشجعها على استخدام المال العام على النحو الأمثل و منع الفساد. و دور الديوان ليس الكشف على المخالفات و ضبط المخالفين و تقديمهم للعدالة وحسب وانما دوره الأبرز هو مساعدة الجهات المعنية على إدارة شؤونها بأسلوب مؤسسي يستند الى القانون والإجراءات و تدقيق الحسابات و مراقبة عملية لصرف الموازنة العامة و مساعدة المجلس التشريعي و الحكومة في ذلك. (4)

* الحق في الوصول الى المعلومات.

تنص المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الانسان، أن لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، و يشمل هذا الحق في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الانباء والأفكار ونقلها الى الآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار الحدود. (5) هذه المادة من الاعلان العالمي لها تعبير في المادة (19) أيضاً من القانون الأساسي الفلسطيني، والتي تنص على أنه الأساس بحرية الرأي، ولكل انسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول والكتابة او غير ذلك من وسائل التعبير او النص مع مراعاة احكام القانون. (6)

لذلك فإن مسألة الوصول الى المعلومة هو حق قانوني، وخصاصاً مع انتشار دور المواطن بوصفه صاحب الحق و اساس الحكم في المجتمعات الديمقراطية. لذلك فإن ترسيخ مبدأ سيادة القانون والحكم باستقامة ووضوح لن يتم الا عبر نشر المعلومات وإطلاع المواطن عليها. ولا بد من التأكيد هنا أن ذلك يُسهم بممارسة الرقابة المستمرة على أداء السلطات، وخاصة السلطة التنفيذية التي تتحكم بالمال العام. فالمبدأ الأساسي في الديمقراطية هي المشاركة، مشاركة المواطن في القرار، ولكي يكون الواقع كذلك، فإن من حق المواطن ووسائل الإعلام أو أي جهة الحصول على المعلومات. (7)

* دور وسائل الإعلام في الرقابة ومحاربة الفساد

يقع على عاتق وسائل الاعلام مسؤولية اساسية في محاربة الفساد و مراقبة الأداء الحكومي، فالرقابة و تعميم ثقافة الشفافية هي مسؤولية جماعية، فبدأ بالمواطن عبر ممثليه في البرلمان، إضافة الى دور المجتمع المدني و مؤسساته، إلا أن الدور الأبرز هو لديوان الرقابة المالية والإدارية و لوسائل الإعلام. فكما هو معروف، فإن للفساد تكلفة اقتصادية واجتماعية، إضافة الى تأثيره المدمر و السلبي على عملية التنمية و تحقيق الازدهار، كما أن الفساد و سوء الإدارة و هدر المال العام من شأنه تقيد بناء دولة المؤسسات والقانون على اساس ديموقراطي. (8)

لذلك فإن هناك أهمية استراتيجية لتوعية الإعلامية بمضار الفساد، خاصة في دول العالم الثالث ذات الموارد القليلة، والتي من بينها فلسطين، والأساس في هذه العملية هو في كيفية نجاح وسائل الإعلام في تكريس مصلحة الوطن العليا والانتماء، للوطن ووحدانية الولاء له في وعي المواطن، بهدف تحقيق المواطنة الصالحة، ودفع المواطن للخروج من سلبيته وعدم ميالاته بالشأن العام و المشاركة في الحياة وعملية اتخاذ القرار و دوره في محاربة الفساد. (9)

وباعتبارها السلطة الرابعة و ضمير المجتمع فإن على وسائل الإعلام مسؤولية تاريخية في نشر و تعميم ثقافة الرقابة الشعبية وفي مواجهة الفساد. فالأولوية المفترضة لدى وسائل الإعلام، هو الحفاظ على المصلحة الوطنية، وأن نحافظ على مصالح المواطن والمجتمع، ليس فقط في تشخيص الفساد، بالرغم من أهمية ذلك وإنما في تكريس مبدأ المساءلة والمحاسبة و تكريس سيادة القانون (10)

انطلاقاً من ذلك، فإن احد أبرز مهمات وسائل الاعلام، هي مواجهة أي خروج عن القانون او خرق له، وملاحقة أي محاولة لتوظيف القانون و الوظيفة العامة لمصالح شخصية، فظاهرة الفساد هي ظاهرة اجتماعية في مختلف المجتمعات، لذلك يجب عدم الاستسلام لها، وأن الوقوف في مواجهتها، هي مهمة جماعية، وبالأساس هي مهمة الإعلام، الذي من واجبه المهني والوطني نشر ثقافة مقاومة الفساد/ و اشراك المواطن في إطار هذه المقاومة. (11)

أهمية وسائل الاعلام هي قدرتها في الوصول الى اوسع قطاعات من المجتمع، الوصول الى الجماهير، والتأثير على أفراد المجتمع. ولكونها ضمير المجتمع فإن على وسائل الإعلام توخي الموضوعية بعيداً عن التشهير و التحيز، او ان تستغل هذه الوسائل من صحفي أو شخص أو جهة بهدف تصفية حسابات شخصية، فيحول اعدائهم أو خصومهم الى فاسدين، فالإعلام أولاً وأخيراً هو صاحب رسالة وطنية، وليس ساحة لتصفية الحسابات السياسية والشخصية. (12)

إن حجر الزاوية في قيام وسائل الإعلام بدورها والمساهمة في عملية الرقابة والمساءلة والمحاسبة و نشر ثقافة الشفافية، هو أن تكون هذه الوسائل حرة و لها استقلاليتها وتتمتع بقدر واسع من حرية التعبير. (13)

وهنا تجدر الإشارة إلى أن معظم وسائل الإعلام في فلسطين هي خاصة و مستقلة و غير مملوكة من الدولة، بالإضافة للصحف المستقلة، فإن هناك أكثر من 100 إذاعة و محطة تلفزيونية ذات ملكية خاصة. كما يجب أن لا نُغفل الفضاء الالكتروني، وفضاء الانترنت هو مفتوح للجميع دون اية قيود.

وفي سياق الحديث عن وسائل الإعلام و دورها، فإنه تجدر الإشارة أيضاً الى الطغيان المتناهي للإعلام البديل، والمقصود هنا اعلام الانترنت، من مواقع الكترونية و مواقع التواصل الاجتماعي، والذي يُطلق عليه أيضاً اعلام الفقراء، هذا الإعلام البديل والذي يتمتع بهامش حرية غير محدود، بإمكانه ان يلعب دوراً كبيراً من الرقابة الشعبية، و تحفيز المواطن على المشاركة الفعالة في تحقيق أكبر قدر من الشفافية، عبر ملاحقة ومساءلة ومحاسبة الفاسدين (14).

وبالرغم من أهمية الإعلام البديل (الإعلام الالكتروني و الانترنت)، إلا أن هذا الإعلام يُشكل خطراً، في ظل غياب القوانين المنظمة، وبالتالي احتمال غياب الموضوعية، واستخدامه لتصفية حسابات شخصية، او حتى استخدامه من قِبل جهات معادية هدفها بث الاشاعات التي من شأنها تمزيق النسيج السياسي والاجتماعي و شق الصف الوطني و حرف المجتمع عن أولويته الوطنية الحقيقية، والتي من بينها التأسيس لرقابة مسؤولة على الأداء العام.

*** العقبات التي تحول دون قيام وسائل الإعلام بدورها في مجال الرقابة في الإطار العام**

هناك عقبات قد تحول دون ان تقوم وسائل الإعلام بدورها المنوط بها في ممارسة الرقابة على الأداء الحكومي، وتعميم ثقافة مقاومة الفساد و تكريس الشفافية. من ابرز هذه العقبات، هو وجود قوانين مقيدة للحريات، لذلك بالضرورة أن تجري مراجعة للقوانين والغاء ما يُقيد منها حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير، بالإضافة لذلك فإن احتكار وسائل الإعلام من قِبل الدولة، هو من أبرز العقبات أمام حرية الصحافة و ضمان استقلاليتها وموضوعيتها. من هنا تأتي أهمية تنظيم حملات متواصلة من قبل مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية الأخرى بضرورة حرية الإعلام وتمتعه بالاستقلالية، وكان في إطار القانون والمهنية والموضوعية. (15)

كما و يمثل نقص الخبرة لدى الصحفيين وحتى مؤسسات الإعلام ذاتها أحياناً في القدرة على الاستقصاء، وعمل التحقيقات الصحفية المهنية المبنية على البحث الدقيق و جمع المعلومات، هي إحدى العقبات التي تقلل من الدور الرقابي الفعال لوسائل الإعلام، من هنا تأتي ضرورة تنظيم الدورات المتخصصة لتعزيز وتدعيم قدرات الصحفي على القيام بتقارير استقصائية مهنية وجادة. و في ذات السياق هناك أهمية خاصة لوجود نقابات صحفية حقيقية تقوم بمهمة الدفاع عن الصحفيين في حال ملاحقتهم من الجهات الرسمية. (16)

*** أهمية العلاقة بين ديوان الرقابة المالية والإدارية ووسائل الاعلام وطبيعتها.**

كما أوضحت الدراسة، فإن هناك علاقة جدلية وتكاملية بين ديوان الرقابة المالية والإدارية ووسائل الإعلام، فكلاهما يسعى للهدف ذاته وهو تحقيق أكبر قدر من الشفافية ومنع أي خرق

للقانون في كيفية التصرف بالمال العام. وفي إطار نمط هذه العلاقة و طبيعتها التكاملية، فإن ديوان الرقابة، و تقريره السنوي بشكل خاص، يمثل مادة مهمة لوسائل الإعلام ومصدراً للمعلومات ويتمتع بالمصداقية. كما أن الإعلام يُشكل للديوان الاداة الفعالة لنشر وتعميم تقاريره والمعلومات والبيانات الصادرة عنه و ايصالها الى أوسع القطاعات في المجتمع، كما يحتاج الديوان وسائل الإعلام في نشر ثقافة الرقابة الشعبية ومحاربة الفساد، والتي تساعده في القيام بمهمته الوطنية.

وفي إطار هذه العلاقة، فإن الديوان، قد خصص موقعاً إلكترونياً خاصاً به، بهدف التسهيل على المواطن ووسائل الاعلام للوصول لتقريره والمعلومات الضرورية في الاداء المالي والإداري للحكومة ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

من بينها تقوم وسائل الإعلام المحلية بتغطية المؤتمرات الصحفية لرئيس الديوان أو من يمثله كما تنشر البيانات والبلاغات الصحفية الصادرة عنه.

* التقرير السنوي لديوان الرقابة ووسائل الإعلام

منذ تأسيسه عام 2005، يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بإصدار تقريره السنوي والذي يتبادل فيه تقييمه المهني و المتخصص في الأداء المالي والإداري للحكومة، مركزاً على مدى التزام الجهات المعنية بالقانون ومشيراً الى المخالفات والانتهاكات في هذا الأداء. وكما هو معروف فإن رئيس الديوان يقوم بتقديم التقرير الى رئيس دولة فلسطين والى المجلس التشريعي ورئيس مجلس الوزراء. بعد ذلك يتم نشر التقرير في الجريدة الرسمية (الوقائع) وعلى الموقع الإلكتروني الرسمي للديوان. (17)

وفي إطار الشفافية والتعاون والتكامل مع المؤسسات والأدوات الرقابية الأخرى، فإن التقرير الذي يقدم الى المجلس التشريعي، وكان هذا الأخير، يناقشه في جلسات علنية أمام وسائل الإعلام ويتخذ بشأنه القرارات كما جرت عليه العادة منذ تأسيس المجلس التشريعي عام 1996 وحتى لحظة تعطل عمله بسبب الانقسام، سواء عندما كان الديوان تحت مسمى هيئة الرقابة العامة او عندما تحول الى ديوان الرقابة المالية والإدارية، ونُشير هنا الى تقرير هيئة الرقابة العام الذي قُدم للمجلس التشريعي عام 1997، والذي أشار الى بعض الخروقات والانتهاكات الإدارية والمالية، الأمر الذي قاد في حينه إلى تغيير وزاري في الحكومة.

وحسب العلاقات العامة في الديوان، فإن هذا الأخير يُقدم ملخصاً للتقرير لوسائل الإعلام، التي كما اشار المصدر المذكور، فإنها توالي اهتماماً جدياً بالتقرير وفي مختلف أوجه نشاطات

وفعاليات الديوان وبياناته وملخصاته الصحفية، كما توالي الهيئات الرسمية ذات العلاقة اهتماماً وتقوم بدراسة التقرير واتخاذ الاجراءات والقرارات المناسبة بنشأته.(18)

من الواضح، أن هناك اهتمام بالتقرير السنوي للديوان والرقابة من قبل وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة، إضافة الى الاعلام الإلكتروني البديل و صفحات التواصل الاجتماعي. ولكن و نتيجة لتعطل عمل المجلس التشريعي، وهو صاحب الاختصاص في الرقابة، والجهة المنوط بها دراسة التقرير و مناقشته و اتخاذ القرارات المناسبة بشأنه و بشأن ما يتضمنه من مخالفات وانتهاكات للقانون، فإن اهتمام وسائل الإعلام يبقى محدوداً بفترات زمنية قصيرة، ولا تلاحظ متابعة اعلامية لمصير الانتهاكات المشار اليها، إلا بعد ان تصل الى هيئة مكافحة الفساد و تقوم هذه الأخيرة بتحويله الى النائب العام و تصبح قضية عامة امام القضاء و يتم متابعتها اعلامياً وفق هذه الآلية.

إن ما ينقص التغطية الإعلامية لتقرير ديوان الرقابة، أو أي تقارير رقابية أخرى هو القدرة على المتابعة باعتبارها نهجاً لدى وسائل الإعلام. غياب هذه المتابعة، لها اسباب موضوعية وذاتية في مقدمة هذه الأسباب هو وضع فلسطين كدولة تحت الاحتلال، وكذلك الانقسام السياسي والجغرافي الذي من بين مضاره غياب عمل المجلس التشريعي و غياب الرقابة البرلمانية و تعطيل الحياة الديموقراطية برمتها، أما الاسباب الذاتية، فتعود إما لقلّة الموارد المالية، والتي تمثل مشكلة مزمنة لوسائل الإعلام تحد من امكانية اجراء البحوث الاستقصائية. وفي سياق الأسباب الذاتية، تأتي نقص الخبرة المهنية الاستقصائية لدى الصحفيين والقدرة على عمل تحقيقات استقصائية بخصوص حالات انتهاك القانون والفساد، الأمر الذي يؤثر سلباً على دور وسائل الإعلام المحلية في دعم تقرير الديوان ومتابعتها، وفي متابعة مظاهر الفساد فيه بطريقة موضوعية ومهنية.

وانطلاقاً من هذا الواقع الموضوعي والذاتي، فإن هناك حاجة لتعزيز التنسيق بين الديوان والمؤسسات الرقابية الأخرى ووسائل الإعلام ليس في النشر، وانما في المتابعة بعد نشر التقرير، وايضاً امكانية ان يساهم الديوان في تدريب الصحفيين على عمل التحقيقات الاستقصائية وكيفية الحصول على المعلومة ضمن القانون والجراءات المعمول بها، إضافة الى ذلك استعداد ديوان الرقابة، وغيره من المؤسسات ذات الشأن في تقديم العون للصحفيين ووسائل الإعلام المختلفة في الحصول على المعلومات والوثائق وكيفية الحصول عليها من المؤسسات العامة التابعة للدولة.

خلاصة:

ما يجمع ديوان الرقابة المالية والإدارية ومؤسسات الرقابة مع وسائل الإعلام، هو الهدف في تحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية في الأداء الحكومي و المجتمع، كذلك نشر ثقافة الرقابة الشعبية وتعزيز دور المواطن الفلسطيني في المشاركة في هذه الرقابة وفي عملية اتخاذ القرار. فما يسعى اليه الطرفان هو بناء حكم فلسطيني صالح يقود الى دولة فلسطينية عصرية ومدنية وديموقراطية تحترم مبدأ سيادة القانون و تُكرس شعارها "فساد أقل و تنمية أكثر".

ومع إدراك الواقع الموضوعي والذاتي، فإن هناك حاجة لتعزيز و تنسيق العلاقة بين الديوان و مختلف المؤسسات الرقابية مع وسائل الإعلام كي تقوم هذه الأخيرة بدورها في نشر إيصال المعلومة الى اوسع قطاعات في المجتمع. وخلق ثقافة جماعية من أجل محاربة حالات انتهاك القانون والفساد. والغني عن القول أن الفساد هو من ابشع الجرائم وخصوصاً في الواقع الفلسطيني، حيث الدولة والشعب الفلسطيني لايزال يخضعان للاحتلال الاسرائيلي، إضافة لقلّة الموارد، التي نحن بحاجة ماسة لها في إطار تحقيق تنمية شاملة سياسية وديموقراطية اقتصادية واجتماعية، تُحقق الازدهار وجعل تحقيق هدف الحُرية والاستقلال الوطني، أمراً قابلاً للتحقيق.

توصيات:

أولاً: تعزيز العلاقة بين ديوان الرقابة المالية والإدارية مع وسائل الإعلام، ويمكن بهذا الشأن تشكيل لجنة مشتركة تتابع هذه العلاقة وتتابع ما يروونه في تقرير الديوان من انتهاكات ومخالفات في الأداء الحكومي. ويمكن اشراك نقابة الصحفيين في هذه اللجنة لضرورات الدفاع عن الصحفيين، الذين يقومون بدور المتابعة والاستقصاء حول المخالفات المشار إليها.

ثانياً: تنظيم دورات مهنية للصحفيين للقيام بتحقيقات استقصائية وكيفية الحصول على المعلومة واستخدامها استخداماً موضوعياً، بعيداً عن تصفية الحسابات الشخصية، واستخدامها من قبل جهات مُعادية.

ثالثاً: تنظيم ندوات وورشات عمل حول دور الإعلام في نشر ثقافة الرقابة الشعبية، باعتبار أن الإعلام هو ضمير المجتمع والسلطة الرقابية فيه. ويمكن تنظيم هذه الندوات والورشات بالتنسيق بين الديوان ووسائل الإعلام ومع كافة المؤسسات ذات الاختصاص سواء تلك الرسمية او مؤسسات المجتمع المدني، وبفضل حضور أوسع قدر من المواطنين العاديين .

المراجع:

- (1) الموقع الالكتروني الرسمي لديوان الرقابة المالية والإدارية، بتاريخ 2017/2/20
www.saacb.ps
- (2) المصدر السابق.
- (3) نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، كتاب المرجعية، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ص 80.
- (4) المصدر السابق، ص 81 و 82.
- (5) المصدر السابق، ص 125.
- (6) القانون الأساسي المعمول به: كُتِبَ أصدره المجلس التشريعي الفلسطيني، الدائرة الإعلامية عام 2005
- (7) نظام النزاهة، مصدر سبق ذكره، ص 125.
- (8) المصدر السابق، ص 12 و 13.
- (9) الموقع الالكتروني لجريدة النهار اللبنانية، بتاريخ 2017/2/20
<http://www.mokarabat.com/m714.htm>
- (10) الموقع الالكتروني لمرصد الحريات الصحفية، بتاريخ 2017/2/20
<http://www.jfoiraq.org/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF>
- (11) دراسة أكاديمية حول دور وسائل الإعلام: تغطية أو كشف الفساد؟/ بتينا بيترز
2017/2/20 www.transparency.org
- (12) المصدر السابق.

(13) نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، مصدر سبق ذكره ص 130.

(14) المصدر السابق، ص 132.

(15) المصدر السابق ص 132-133.

(16) المصدر السابق ص 133-134.

(17) مقابلة تلفونية مع مسؤول العلاقات العامة في ديوان الرقابة المالية والإدارية لانا العاصي

بتاريخ 2017/2/23.

(18) المصدر السابق.